

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic Of Iraq

جمهورية العراق

The Federal Supreme Court

المحكمة الاتحادية العليا

٢٦ / اتحادية/تميز / ٢٠٠٦

اعلام / ٤٥

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٩ / ذي القعدة / ١٤٢٧ الموافق
٣٠ / ١١ / ٢٠٠٦ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة أحمد
محمود الجليلي و فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد
بابان و محمد صائب النقشبندي و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس
المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميزون / المدعون - سامر عبد اللطيف علي محمود واشقائه .

المميز عليه - المدعى عليه / السيد وزير الداخلية - اضافه لوظيفته

ادعى وكيل المدعين لدى محكمة القضاء الاداري بعريضته المؤرخة في ١٩ / ٦ / ٢٠٠٦ ان
موكلية قدموا طلباً الى المدعى عليه السيد وزير الداخلية / اضافه لوظيفته لمنحهم الجنسية
العراقية استناداً لأحكام المادة (١٨) من الدستور والفقرة (أ) من المادة (٣) من قانون الجنسية
العراقية رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٦ باعتبار ان والدتهم هي عراقية الجنسية . وتحمل الجنسية
العراقية الا ان طلبهم قد رفض فتظلم موكلية لدى دائرة المدعى عليه / اضافه لوظيفته ولم
يرد عليه ايضاً ولمضي اكثر من ثلاثين يوماً على تسجيل التظلم لذلك قدموا طعنهم امام
محكمة القضاء الاداري مما يكون الطعن مقدماً ضمن المدة القانونية ولدى النظر في موضوع
الطعن وجد ان المدعين يعترضون على عدم اجابة دائرة المدعى عليه لمنحهم الجنسية العراقية
باعتبارهم مولودون في العراق من ام عراقية واب فلسطيني وانهم مشمولون بنص الفقرة
(ثانياً) المادة (١٨) من الدستور وبالتالي فإن المدعين يعتبرون عراقيين تبعاً لجنسية امهم
العراقية في حين ان دائرة المدعى عليه تتمسك بنص المادة (٦) البند (ثانياً) والتي تنص على
(لايجوز منح الجنسية العراقية للفلسطينيين ضمناً لحق عودتهم للوطن) وانها ترفض مثل

هذه الطلبات

(يتبع)

عليه اصدرت محكمة القضاء الاداري بتاريخ ٢٣/٨/٢٠٠٦ حكماً غيابياً بحق المدعى عليه قضت برد دعوى المدعين لأنهم مشمولين بحكم البند (ثانياً) من المادة (٦) من قانون الجنسية العراقية وتحميلهم الرسوم والمصاريف ولعدم فناعة المدعين بالحكم المذكور بادروا الى نقضه للأسباب التي اوردها وكيلهم ضمن لآئحته التمييزية المقدمة الى هذه المحكمة بتاريخ ٤/٩/٢٠٠٦

القرار .:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه غير صحيح ومخالف للقانون ذلك ان المدعين طالبوا في دعواهم بمنحهم الجنسية العراقية استناداً الى احكام المادة (٣/أ) من قانون الجنسية رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٦ التي تنص (يعتبر عراقياً من ولد لأب عراقي او لأم عراقية) ولم يطلبوا التجنس بالجنسية العراقية لأن طلب التجنس يكون من غير العراقي المولود من اب غير عراقي او ام غير عراقية واما المولود لأب عراقي او ام عراقية فإنه يعتبر عراقياً بحكم القانون وتمنح له الجنسية العراقية بصرف النظر عن جنسية الوالد الاخر اباً كان او اماً تطبيقاً لحكم المادة (١٨/ثانياً) من دستور (جمهورية العراق) والمادة (٣/أ) من قانون الجنسية رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٦ اما ما ورد في المادة (٦/ثانياً) من قانون الجنسية المشار اليه من حكم فإنه لا يسري على من ولد لأم عراقية ولا يتقاطع مع حكم المادة (١٨/الثانية) من الدستور والمادة (٣/أ) من قانون الجنسية لان نص المادة (٦/ثانياً) من قانون الجنسية تخص الفلسطينيين اباً الذي لم يولد لأم عراقية . واذا فسرنا ه وفق ما ذهب اليه الحكم المميز ودائرة المدعى عليه فأننا نكون قد عطلنا حكم المادة (١٨/ثانياً) من الدستور مقابله ما تعتقده دائرة المدعى عليه والحكم

(يتبع)

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic Of Iraq

جمهورية العراق

The Federal Supreme Court

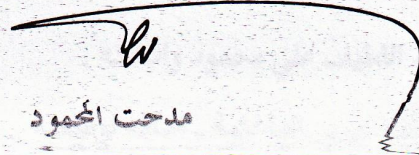
المحكمة الاتحادية العليا

٢٦ / اتحادية/ تمييز / ٢٠٠٦

اعلام / ٤٥

المميز انه جاء اعمالاً لحكم المادة (٦/ ثانياً) من قانون الجنسية وهذا الاعتقاد اضافته الى تعارضه مع التدرج التشريعي الذي يضع نص الدستور في مرتبه اعلى من نص القانون فإنه يصادر حق كفله الدستور لمن ولد لأم عراقية . عليه قرر نقض الحكم المميز واعادة الدعوى الى محكمتها للسير فيها وفق ما تقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة

وصدر القرار بالاتفاق في ٩/ ذي القعدة /١٤٢٧ الموافق ٣٠ /١١ /٢٠٠٦


مدحت محمود

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic Of Iraq

جمهورية العراق

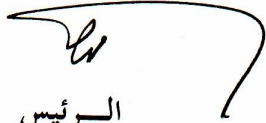
The Federal Supreme Court

المحكمة الاتحادية العليا

٢٦ / اتحادية/ تمييز / ٢٠٠٦

اعلام / ٤٥

المميز انه جاء اعمالاً لحكم المادة (٦/ ثانياً) من قانون الجنسية وهذا الاعتقاد اضافته الى تعارضه مع التدرج التشريعي الذي يضع نص الدستور في مرتبه اعلى من نص القانون فإنه يصادر حق كفله الدستور لمن ولد لأُم عراقية . عليه قرر نقض الحكم المميز واعادة الدعوى الى محكمتها للسير فيها وفق ما تقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة
وصدر القرار بالاتفاق في ٩/ذي القعدة/١٤٢٧ الموافق ٣٠/١١/٢٠٠٦



الرئيس

مدحت المحمود

عضو

احمد محمود الجليلي

عضو

فاروق محمد السامي

عضو

جعفر ناصر حسين

عضو

اكرم طه محمد

عضو

اكرم احمد بابان

عضو

محمد صائب محمد النقشبندى

عضو

عبود صالح التميمي

عضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس

